مركز البيان للدراسات والتخطيط
Al-Bayan Center for Studies and Planning

2026/4/22

خدمة العلم في العراق : بين إغراء الفكرة وواقع التطبيق
تقييم استراتيجي لمشروع قانون الخدمة العسكرية الإلزامية

د. سيف الدين زمان الدراجي

● تحليلات

سلسلة اصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط

خدمة العلم في العراق : بين إغراء الفكرة وواقع التطبيق
تقييم استراتيجي لمشروع قانون الخدمة العسكرية الإلزامية

سلسلة اصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط /قسم الأبحاث / الدراسات السياسية / الدراسات الأمنية والعسكرية

الاصدار / تحليلات

الموضوع /الامن والدفاع، الحوكمة والدستور والقانون، السياسة الداخلية والخارجية

د. سيف الدين زمان الدراجي/ باحث في شؤون السياسة الخارجية والأمن الدولي

عن المركز

مركزُ البيان للدراسات والتخطيط مركز مستقلٌ، غيرُ ربحيٍّ، مقرُّه الرئيس في بغداد، مهمته الرئيسة -فضلاً عن قضايا أخرى- تقديم وجهة نظر ذات مصداقية حول قضايا السياسات العامة والخارجية التي تخصّ العراق بنحو خاص، ومنطقة الشرق الأوسط بنحو عام. ويسعى المركز إلى إجراء تحليل مستقلٍّ، وإيجاد حلول عملية جليّة لقضايا معقدة تهمُّ الحقليْنِ السياسي والأكاديمي.

ملحوظة:

لا تعبّر الآراء الواردة في المقال بالضرورة عن اتجاهات يتبناها المركز، وإنّما تعبّر عن رأي كتابِها.

حقوق النشر محفوظة © 2026

ملخص تنفيذي:

يعود مشروع قانون الخدمة العسكرية الإلزامية إلى الواجهة السياسية في العراق مع نيسان 2026. تتناول هذه الورقة التحليلية الصادرة عن مركز البيان للدراسات والتخطيط هذا المشروع بالتقييم الموضوعي المتكامل: إذ تعترف بمنافعه النظرية المحتملة، وتُحلل كلفته المالية البالغة نحو 9 تريليونات دينار سنوياً، وتقيس جاهزية البيئة المؤسسية الحاكمة، وتستشرف سيناريوهات التطبيق. خلاصة الورقة أن المشروع بصيغته الحالية الشاملة لا يمثل الخيار الأمثل في هذه المرحلة، وأن البديل المدني-المهني المتدرج هو المسار الأكثر واقعية واستدامة.

أولاً: عودة الملف السياسي وإطاره العام

لم يكن مشروع قانون الخدمة العسكرية الإلزامية في العراق يوماً غائباً عن النقاش، لكنه يختلف هذه المرة في حجم الحضور وفي التوقيت. ففي منتصف نيسان/أبريل 2026، أعلن رئيس مجلس النواب تبنيه طرح المقترح بشكل رسمي، وهو ما يضعه لأول مرة في مسار تشريعي جدي لا مجرد نقاش إعلامي أو توصية لجنة.

ليست المرة الأولى التي يطرح فيها هذا الملف بهذه الجدية: فقد سبق أن أحال مجلس الوزراء مشروعاً مشابهاً إلى البرلمان في آب 2021، وأوصت لجنة الأمن والدفاع النيابية في مطلع 2024 بإعداد دراسة جدوى وطنية. ما يميز الطرح الراهن أنه يأتي في لحظة

إقليمية بالغة التعقيد، وفي بيئة ديموغرافية وأمنية ضاغطة، مما يمنحه أرضية سياسية أوسع مما كان عليه في دورات سابقة.

معالم المشروع كما تداولته الصيغ الرسمية

◄ الفئة العمرية المستهدفة: 18 إلى 35 سنة

◄ مدة الخدمة: تتدرج بحسب المستوى التعليمي — 3 أشهر لحملة الدكتوراه، 6 أشهر للماجستير، 9 أشهر لخريجي الكليات، 12 شهراً لخريجي الإعدادية، 18 شهراً لما دون ذلك

◄ الحجم السنوي المتوقع: نحو 440,000 شاب في حال الاقتصار على الذكور، من أصل 850,000 يبلغون سن الخدمة سنوياً

ثانياً: ما الذي يُحسب للمشروع نظرياً؟

تقتضي الموضوعية الاعتراف بأن لهذا المشروع منافع نظرية حقيقية تفسّر ديمومة حضوره في النقاش السياسي، ولا يصح تجاهلها أو الاستهانة بها:

بناء الاحتياط البشري المنظم

تُظهر تجارب دول مثل فنلندا وكوريا الجنوبية وسنغافورة وإسرائيل أن خدمة إلزامية مصمّمة بدقة يمكن أن تُنتج احتياطاً بشرياً ذا قيمة دفاعية ومدنية فعلية — لا رمزية. والاشتراط الحاسم هو الجدية والكثافة؛ إذ إن هذه الدول احتفظت بخدمة طويلة الأمد وعالية التنظيم.

التهيئة والانضباط الشبابي

الخدمة المصمّمة بشكل صحيح قادرة على منح الشباب خبرة في العمل الجماعي، والانضباط، والتنظيم، والتدريب على الإسعاف والدفاع المدني واللوجستيات — إذا أُحسن تصميمها واشترطت الكفاءة التدريبية.

التجربة الوطنية المشتركة

إذا بُنيت الخدمة على أسس عادلة، وبآلية نشر جغرافي مختلط، وبعيداً عن المحاصصة الاجتماعية، فإنها تُتيح نظرياً خلق تجربة وطنية جامعة تتجاوز بعض الانقسامات المكوناتية والجغرافية.

الربط بالتأهيل المهني

تجارب سنغافورة والإمارات لم تكتفِ بالتدريب العسكري، بل دمجته بالتأهيل المدني الواضح. ولهذا نجد في التوصيات العراقية المقارنة مقترحات صريحة بأن تشمل الخدمة مسارات الإنقاذ والأمن الرقمي والهندسة والخدمة العامة.

تحفظ جوهري: هذه المنافع ليست تلقائية. فهي مشروطة بوجود مؤسسة مهنية ومحايدة، وبنية تدريبية كافية، وعدالة في التطبيق، وربط حقيقي بسوق العمل، وتمويل مستدام. الاعتراف بها لا يُفضي تلقائياً إلى تأييد القانون، بل إلى الإقرار بأن المشكلة تكمن في البيئة الحاكمة، لا في أصل الفكرة وحده.

ثالثاً: الكلفة المالية — التقديرية

تقدر الكلفة السنوية الإجمالية للخدمة العسكرية بصيغتها الكاملة على النحو الآتي:

الكلفة	الموضوع
2,100 مليار دينار	رواتب ومخصصات مباشرة
2,200 مليار دينار	عتاد وتسليح
1,500 مليار دينار	منشآت وبنية تحتية عسكرية
1,200 مليار دينار	تدريب وكوادر
700 مليار دينار	إدارة ولوجستيات
500 مليار دينار	رعاية صحية عسكرية
800 مليار دينار	احتياطي وطوارئ

الكلفة الإجمالية السنوية: نحو 9 تريليونات دينار — ما يعادل 6.87 مليار دولار — أي قرابة 4.5% من الموازنة العامة للدولة.

المقارنة الدولية الكاشفة

قد يبلغ الإنفاق الدفاعي العراقي بعد تطبيق المشروع نحو 12 مليار دولار سنوياً، مقارنة بنحو 8-7.9 مليارات حالياً. تبدو هذه الأرقام مقبولة حتى تُقارن بالسياق الصحيح:

أ. تركيا تُنفق بين 15 و20 مليار دولار سنوياً — لكنها تمتلك صناعة دفاعية محلية متقدمة، واقتصاداً أكبر بكثير، وجيشاً احترافياً متمرساً، وتكنولوجيا عسكرية ذاتية.

ب. مصر تُنفق نحو 5.8 مليار دولار — لكنها تمتلك اقتصاداً عسكرياً داخلياً يجعل المجند جزءاً من دورة إنتاج فعلية.

ج. العراق لا يمتلك الميزة التقنية التركية ولا الميزة الإنتاجية المصرية — مما يجعل المعادلة في غير صالحه.

الخلاصة المقارنة: قد يدفع العراق مقابل هذا المشروع ما يدفعه مثيله التركي — لكنه سيحصل على نتائج أدنى من نظيره المصري. باختصار: تكاليف الأول مع عوائد الثاني، دون ميزات أيٍّ منهما.

كلفة الفرصة البديلة: سؤال استراتيجي

ثمة سؤال يُطرح بشكل أقل مما يستحق: ماذا يمكن أن تفعل 9 تريليونات دينار سنوياً إذا وُجِّهت نحو بدائل أخرى؟

تُجيب الدراسة الاقتصادية بصورة مقارنة مباشرة: نفس المبلغ يمكن أن يُنتج منظومة تشمل التأهيل المهني الوطني، وريادة الأعمال، والتحول الرقمي، وإعادة الإعمار، والابتعاث العلمي، والزراعة الحديثة — بما يصل إلى أكثر من 1.2 مليون مستفيد سنوياً، مقارنة بـ 440,000 مكلف في الخدمة العسكرية.

السؤال الاستراتيجي الحقيقي ليس: «خدمة عسكرية أم لا» — بل: «أيُّ النموذجين يبني دولة في عشر سنوات؟»

رابعاً: البُعد الأمني والسيادي — المشكلة ليست في العدد

كثيراً ما يُقدَّم المشروع في النقاش العام بوصفه وسيلة لزيادة أعداد القوات المسلحة. لكن هذه القراءة المبسطة تحجب الإشكالية الأعمق: مشكلة المرجعية قبل مشكلة العدد.

خريطة القطاع الأمني العراقي اليوم

يضم القطاع الأمني العراقي: الجيش الاتحادي، والشرطة الاتحادية، وجهاز مكافحة الإرهاب، وهيئة الحشد الشعبي، والبيشمركة، إضافة إلى تشكيلات أخرى.

إلى أيّ مؤسسة ستصب الخدمة الإلزامية؟ وهل ستدخل هذه الكتلة البشرية الضخمة إلى قطاع أمني موحد محسوم المرجعية — أم إلى بيئة لم تُكمل بعد سؤال «الدولة الواحدة والقرار الواحد؟"

خطر التسييس غير المباشر للمؤسسة العسكرية

إدخال موجات بشرية واسعة من خلفيات اجتماعية وسياسية متعددة إلى مؤسسة لم تصل بعد إلى مستوى الحياد المؤسسي الكامل ينطوي على مخاطر بنيوية جدية:

- ◄ احتمال مرتفع أن يُستخدم الحضور العددي الجديد في إعادة توزيع النفوذ داخل المؤسسات الأمنية
- ◄ خطر تحول الخدمة إلى أداة غير مباشرة لبناء نفوذ سياسي أو انتخابي في مراحل لاحقة

هذه ليست فرضيات نظرية، بل تقديرات بنيوية ترتبط بطبيعة المجتمع والسياسة في العراق، وقد وردت صراحةً في الدراسات الاستشرافية المرافقة لمقترح القانون.

خامساً: بوابات الجاهزية الست — شروط البقاء لا التحسين

لا تفترض الدراسات التنفيذية العراقية أن القانون سيعمل بصورة صحيحة بمجرد إقراره. بل تضع قبله ست بوابات جاهزية حاكمة، وكل واحدة منها شرط قيام لا شرط تحسين:

أ. وحدة القرار الأمني وتماسك التسلسل القيادي
ب. التمويل المستدام متعدد السنوات — محدد وملزم وغير مرهون بتذبذب أسعار النفط
ج. بنية التدريب والسكن والصحة والنقل — كافية ومُعدّة مسبقاً
د. عدالة الإعفاءات والبدلات ومسارات الخدمة — شفافة وخاضعة للرقابة
ه. منظومة بيانات رقمية وسجل وطني متكامل
و. توافق سياسي ومجتمعي يمنح المشروع شرعية واسعة ويمنع تسييسه

القراءة الموضوعية للبيئة العراقية تكشف أن هذه البوابات الست لم تكتمل بعد بالقدر الكافي. والتشريع لا يحل هذه النواقص — بل ينقلها إلى مستوى أوسع وأكثر خطورة.

سادساً: العدالة الاجتماعية — قنبلة الشرعية الموقوتة

تتفق الدراسات بلا استثناء على أن العدالة في الإعفاءات ليست تفصيلاً إدارياً — بل إنها شرط الشرعية الأول للقانون برمّته. تجربة إسرائيل (الكيان المحتل) مع إعفاءات الحريديم خير مثال على ذلك: إذ لم تُفضِ سوى 2.7% من أوامر التجنيد الموجهة إليهم إلى تجنيد فعلي بحلول مطلع 2026، وهو ما أفضى إلى أزمة شرعية عميقة لا تزال تُعصف بالمجتمع الإسرائيلي حتى اليوم.

في السياق العراقي، تبرز مخاوف محددة إذا لم تُعالج بدقة:

أ. البدل النقدي الذي يسمح للمقتدرين بشراء الإعفاء يُعيد إنتاج النموذج الطبقي التركي — حيث يخدم الفقير ويُعفى الثري

ب. إعفاء طلبة العلوم الدينية دون ضوابط واضحة قد يُكرس إشكاليات الشرعية الاجتماعية

ج. الخدمة داخل المحافظة الأصلية تُرسخ التركز الطائفي والعرقي بدلاً من تخفيفه

د. ضعف آليات الرقابة على الإعفاءات الطبية قد يُفتح باب فساد واسع خلال 24-12 شهراً من التطبيق

أخطر نقاط الانفجار الاجتماعي ليست في أصل الواجب العام، بل في كيفية توزيع العبء فعلياً. فإذا أصبح الفقير هو من يخدم والمقتدر هو من يدفع أو يؤجل أو يتجاوز — فإن القانون سيفقد

مبرره الأخلاقي، ويتحول من أداة تماسك إلى مصدر غضب واجتراح عدم الثقة.

سابعاً: المشروع في ضوء استراتيجية إصلاح القطاع الأمني 2024-2032

لا يمكن تقييم المشروع بمعزل عن الاستراتيجية الوطنية لإصلاح القطاع الأمني في العراق للأعوام 2024-2032، التي تمثل الإطار الحاكم المرجعي. المقارنة بين المشروع وأهداف هذه الاستراتيجية تكشف عن توتر بنيوي لافت:

الهدف الأول: الحوكمة الرشيدة وبناء النزاهة

يتطلب هذا الهدف وضوح منظومة القيادة والسيطرة، ومنع التدخلات السياسية في المؤسسة الأمنية. إدخال كتلة بشرية هائلة قبل ترسيخ هذه الأهداف لن يخدم الحوكمة — بل قد يزيد أعباءها.

الهدف الثاني: بناء القدرات النوعية

يركز هذا الهدف على الاحتراف والتقنية ورفع الجاهزية النوعية — لا على التضخم العددي. تحويل المؤسسة إلى وعاء لاستيعاب مئات الآلاف سنوياً في ظل محدودية البنية التدريبية سيأتي على حساب هذا الهدف مباشرة.

الهدف الثالث: الإصلاح الإداري والمالي

مشروع يضيف 9 تريليونات دينار سنوياً، ويستدعي جهازاً إدارياً ضخماً للفحص والقبول والإسكان والتدريب والإعفاءات والتسريح — قد يدفع المؤسسات في اتجاه معاكس لمنطق الإصلاح الإداري.

الهدف الخامس: تعزيز الثقة بالمؤسسة الأمنية

إذا دخل القانون من بوابة العدالة غير المتكافئة وسوء الخدمات وضعف البنية، فسيُضعف الثقة بدلاً من تعزيزها.

الخلاصة: مشروع الخدمة الإلزامية بصيغته الشاملة لا ينسجم عضوياً مع منطق إصلاح القطاع الأمني. فهو يُضيف عبئاً عددياً ومالياً ومؤسسياً قبل استكمال الحوكمة والحياد والرقابة وبناء القدرات النوعية.

ثامناً: سيناريو خمس سنوات — ماذا قد يحدث؟

إذا مضت الدولة في التطبيق الشامل الفوري، فإن الأرقام التراكمية تستدعي التأمل:

- **500,000 - 600,000 شاب** تقديري مستدعى سنوياً
- **2.5 - 3 مليون شاب** يمرون عبر المنظومة خلال 5 سنوات
- **1 - 1.3 مليون شاب** في الخدمة الفعلية في أي لحظة زمنية
- **20 - 30 تريليون دينار الكلفة** التراكمية خلال خمس سنوات

هذا السيناريو سيُحوّل المؤسسة العسكرية جزئياً من قوة نوعية إلى مؤسسة تدريب جماعي ضخمة، بما يولد ضغطاً هائلاً على الضباط ومراكز التدريب والنقل والإعاشة والخدمات الطبية والروتين الإداري.

والسؤال الذي سيُطرح بعد خمس سنوات لن يكون: كم عدد المجندين لدينا؟ بل: كم كلفتنا هذه الكتلة؟ وماذا خسرنا في المقابل من احتراف وكفاءة واقتصاد وثقة عامة؟

تاسعاً: البديل المقترح : الخدمة الوطنية المدنية-المهنية

تشير الدراسات التطبيقية إلى أن النموذج الأكثر ملاءمة للبيئة العراقية هو نموذج خدمة وطنية مدنية-مهنية متدرجة، يقوم على مراحل متكاملة:

1. شهر تأسيسي: تدريب أساسي على الانضباط والدفاع المدني وإدارة الأزمات
2. أشهر تأهيل مهاري تخصصي: في مراكز التدريب المهني والمؤسسات التقنية والجامعية
3. خدمة ميدانية منتجة: في مشاريع البنية التحتية والزراعة والإنقاذ والخدمة العامة
4. مرحلة التوجيه والتشغيل: ربط بسوق العمل وشهادات مهنية معتمدة

هذا النموذج يستند إلى البنى القائمة ويوسع وظيفة المشروع من السلاح وحده إلى الدفاع المدني والإنقاذ والتأهيل المهاري — فيخرج الشاب بمهارة قابلة للتوظيف وخبرة عملية، لا بانضباط مؤقت فحسب. وهو يخدم أهداف استراتيجية إصلاح القطاع الأمني بصورة أكثر انسجاماً من التجنيد العسكري الصرف.

عاشراً: التقدير النهائي والتوصية

خلاصة التقييم

1. للمشروع منافع نظرية حقيقية: لكنها جميعاً مشروطة ببيئة مؤسسية وسياسية لم يثبت اكتمالها بعد
2. الكلفة المالية مرتفعة جداً: 9 تريليونات دينار سنوياً ، مع كلفة فرصة بديلة بالغة الحجم
3. البيئة الأمنية الحالية تجعل التوسع العددي أقرب إلى المخاطرة منه إلى البناء
4. بوابات الجاهزية الست ليست تحسينات ثانوية، بل شروط وجود للمشروع نفسه
5. أخطر نقاط الضعف: عدالة الإعفاءات، قابلية التسييس، ضغط البنية المؤسسية، والاغتراب الاجتماعي

التوصية الختامية

عدم المضي في إقرار قانون الخدمة العسكرية الإلزامية بصيغته الشاملة الحالية. وإذا كان لا بد من الحفاظ على فكرة «الخدمة الوطنية» ضمن أفق السياسات العامة، فينبغي توجيهها نحو نموذج مدني-مهني-دفاعي محدود، مرتبط بالطوارئ والدفاع المدني والتأهيل المهني، ومنفصل عن منطق التجنيد العسكري العددي الشامل.

المصادر والمراجع

تستند هذه الورقة التحليلية إلى مصادر رسمية وأكاديمية وإعلامية موثوقة، مصنّفة على النحو الآتي:

أولاً: الوثائق الرسمية والتشريعية

1- مجلس النواب العراقي، البيان الرسمي: القراءة الأولى لمقترح قانون خدمة العلم (التجنيد الإلزامي)، جلسة 19 نيسان 2026، بحضور 198 نائباً.

https://ultrairaq.ultrasawt.com/قانون-التجنيد-الإلزامي-في-العراق-النص-الكامل-بعد-القراءة-الأولى

2- رئيس مجلس النواب هيبت الحلبوسي، إعلان تبني مقترح قانون التجنيد الإلزامي بعد مباحثات مع قيادة الجيش، 15 نيسان 2026.

https://shafaq.com/ar/سیاسة/رئیس-البرلمان-العراقي-يطرح-قانون-التجنيد-الإلزامي

3- مجلس الوزراء العراقي، إحالة مشروع قانون خدمة العلم إلى مجلس النواب، آب 2021.

4- لجنة الأمن والدفاع النيابية، توصية بإعداد دراسة جدوى من وزارة الدفاع، مطلع 2024.

5- استراتيجية إصلاح القطاع الأمني العراقي (2024-2032)، مُقرّة بتاريخ 27 آذار 2024 في اجتماع اللجنة العليا برئاسة القائد العام للقوات المسلحة محمد شياع السوداني.

https://arabic.news.cn/20240703/68ebd76dca1440cd-82b04939ca339438 /c.html

6- استراتيجية الأمن الوطني العراقي (2025-2030)، العراق أولاً، صادرة عن مستشارية الأمن القومي / المركز الوطني للتخطيط المشترك، منتصف 2025.

https://www.baidarcenter.org/posts/3243

7- المجلس الوزاري العراقي ، الموافقة على الخطة التنفيذية لتقرير اللجنة العليا لإصلاح القطاع الأمني، تشرين الثاني 2025.

https://hathalyoum.net/articles/4026188

8- الدستور العراقي، المادة التاسعة (القوات المسلحة وحظر التشكيلات المسلحة خارج إطار الدولة).

9- قانون هيئة الحشد الشعبي رقم (40) لسنة 2016، تأسيس الهيئة باعتبارها تشكيلاً مستقلاً يرتبط بالقائد العام للقوات المسلحة.

ثانياً: الدراسات والتقارير الأكاديمية والمؤسسية

10- وزارة التعليم العالي والبحث العلمي العراقية، دراسة الكلفة المالية للخدمة العسكرية الإلزامية: تقدير الدفعة السنوية بـ 440,000 شاب وكلفة إجمالية بنحو 9 تريليونات دينار.

11- مركز البيان للدراسات والتخطيط، د. عماد مؤيد جاسم المرسومي: ‹إصلاح القطاع الأمني في العراق: التجارب السابقة ومتطلبات الواقع الراهن، تشرين الأول 2024.

https://www.bayancenter.org/2024/10/12520 /

12- مركز البيدر للدراسات والتخطيط ، استراتيجية الأمن الوطني العراقي (2025-2030): فرصة تاريخية لبناء دولة قادرة، تموز 2025.

https://www.baidarcenter.org/posts/3243

13- جريدة الزمان ، العراق: استراتيجية إصلاح القطاع الأمني.. الحاجة إلى إعادة تنظيم المؤسسة العسكرية، أيار 2025.

https://azzaman-iraq.com/content.php?id=89028

14- موقع المنشر الإخباري، ضرورة أمنية أم حل للبطالة؟ أسباب عودة قانون التجنيد الإلزامي في العراق 2026، نيسان 2026.

https://elmanshar.com/2026/04/15

ثالثاً: البيانات الإحصائية والديموغرافية

15- هيأة الإحصاء ونظم المعلومات الجغرافية (الجهاز المركزي للإحصاء)، معدلات البطالة والنشاط الاقتصادي للأعمار 15-24 سنة للسنوات 2014 و2016 و2024.

https://cosit.gov.iq/ar/2013-01-31-08-48-55

16- الجهاز المركزي للإحصاء / وزارة التخطيط، معدل البطالة بين الشباب (15-29 سنة): 22.6%، (56.3% منهم إناث).

https://www.cosit.gov.iq/ar /

17- Trading Economics، معدل البطالة في العراق 2024: 15.5%، ارتفاعاً من 15.4% في 2023.

https://ar.tradingeconomics.com/iraq/unemployment-rate

18- هيأة الإحصاء ونظم المعلومات الجغرافية، نتائج المسح الاجتماعي والاقتصادي للأسر في العراق 2024-2023.

https://cosit.gov.iq/ar /

19- الأمم المتحدة / بيانات سكانية، تقديرات سكان العراق 2025: نحو 47 مليون نسمة. نسبة 14-0 سنة: نحو 36%. نسبة الشباب: نحو 37%.

رابعاً: المصادر الإعلامية والتقارير الصحفية

20- وكالة ألترا عراق، قانون التجنيد الإلزامي في العراق: النص الكامل بعد القراءة الأولى، 19 نيسان 2026.

https://ultrairaq.ultrasawt.com /قانون-التجنيد-الإلزامي

21- وكالة شفق نيوز، رئيس البرلمان العراقي يطرح قانون التجنيد الإلزامي بعد مباحثات مع قيادة الجيش، 15 نيسان 2026.

https://shafaq.com/ar /سياسة

22- وكالة الرشيد الإعلامية، مجلس النواب يُباشر القراءة الأولى لمقترح قانون خدمة العلم، 19 نيسان 2026.

https://www.alrasheedmedia.com/2026/04/19/680010
/

23- وكالة بغداد اليوم، نائب يدعو لسحب قانون التجنيد الإلزامي: الجيش العراقي لا يحتاج أعداداً إضافية، 19 نيسان 2026.

https://baghdadtoday.news/297570-.html

24- موقع NBANews ، التجنيد الإلزامي: دعم سياسي واسع وجدل شعبي قبيل الحسم البرلماني، نيسان 2026.

https://www.nbanews.net/arabic/0eEgFI6f

25- وكالة شينخوا (عربي)، رئيس الوزراء العراقي يعلن وضع استراتيجية لإصلاح القطاع الأمني، 3 تموز 2024.

https://arabic.news.cn/20240703/68ebd76dca1440cd-82b04939ca339438 /c.html

خامساً: المصادر المقارنة الدولية

26-Stockholm International Peace Research Institute (SIPRI) — Military Expenditure Database تركيا وإنفاقها الدفاعي السنوي بين 20-15 :2025-2024 مليار دولار.

https://www.sipri.org/databases/milex

27- SIPRI ، بيانات الإنفاق الدفاعي: مصر 2024.

https://www.sipri.org/databases/milex

28- The Economist Intelligence Unit / World Bank، تجربة كوريا الجنوبية وفنلندا وسنغافورة في الخدمة العسكرية الإلزامية: نماذج الاحتياط والتأهيل.

29- Haaretz ، الصحافة الإسرائيلية — إحصاءات إعفاءات الحريديم من التجنيد: 2.7% فقط من أوامر التجنيد تحوّلت إلى تجنيد فعلي بحلول مطلع 2026.

30- Singapore Ministry of Defence — National Service Framework: نموذج الخدمة المدنية-العسكرية المدمجة.

https://www.mindef.gov.sg/ns

لِدولةٍ فاعلةٍ ومجتمعٍ مُشارِك

www.bayancenter.org
info@bayancenter.org